



كلية التجارة

قسم الاقتصاد

## أثر التغير في سعر الصرف على الأسعار المحلية في اليابان

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الباحثة

فردوس أحمد كمال عبدالفتاح

المعيدة بقسم الاقتصاد- كلية التجارة- جامعة بنها

لجنة الإشراف

الأستاذ الدكتور/ أميره عقل أحمد

الأستاذ الدكتور/ حافظ محمود شلتوت

أستاذ الاقتصاد المساعد

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة- جامعة بنها

كلية التجارة- جامعة بنها

2020

## المخلص

تبحث الدراسة في تأثير تمرير تغيرات سعر الصرف على مؤشر أسعار المستهلك في اليابان باستخدام بيانات شهرية للفترة من أبريل ٢٠١٣ (تطبيق سياسات Abenomics) حتى يونيو ٢٠١٩. ويتمثل الأساس النظري لهذه العلاقة في نظرية تعادل القوة الشرائية التي تفترض أن أية تغيرات في أسعار الصرف سوف تنعكس في صورة تحركات تناسبية في الأسعار المحلية. وتوجد قناتان تؤثر من خلالهما أسعار الصرف على الأسعار المحلية. تتمثل القناة المباشرة في أسعار كل من السلع النهائية والسلع الوسيطة المستوردة. أما القناة غير المباشرة فتظهر في القدرة التنافسية للمصادر في الأسواق الدولية وتوقعات التضخم. وقد تزايدت أهمية هاتين القناتين بسبب زيادة درجة انفتاح جميع الاقتصادات تقريباً. منذ تسعينات القرن الماضي، عانت اليابان من انكماش مزمن في مؤشر أسعار المستهلكين، وانخفاض شديد في معدل الفائدة، ونقص الطلب الفعال، وانكماش أسعار الأصول، وغيرها من المشكلات. للتغلب على هذه التحديات، قدم رئيس الوزراء Abe، في ديسمبر ٢٠١٢، حزمة السياسات المعروفة باسم Abenomics والتي تشمل ثلاث حزم من السياسات: التيسير النقدي القوي؛ سياسة مالية مرنة؛ واستراتيجية النمو. وبالتالي، قد يكون السؤال التالي مناسباً: إلى أي مدى تساهم Abenomics في تحفيز الاقتصاد الياباني (تحفيز الطلب الكلي ومعدل التضخم)؟ أضف إلى ذلك، تقوم الدراسة الحالية باستخدام منهجية تناظر التكامل ونموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء موزعة لنمذجة العلاقة بين مؤشر أسعار المستهلكين في اليابان (كمتغير تابع) وخمسة من المتغيرات المستقلة هي مؤشرات أسعار المستهلكين في كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية (باعتبار هذه الدول أهم الشركاء التجاريين لليابان)، وسعر الصرف الاسمي الفعال لليابان، مؤشر الناتج الصناعي، ومؤشر أسعار الأسهم Nikkei225. يُظهر التحليل أن سياسات التيسير النقدي غير التقليدية قد نجحت في تخفيض قيمة الين، وارتفاع أسعار الأسهم، وزيادة أرباح الشركات. ومع ذلك، فإن تأثيرها على تحفيز الطلب الكلي والتضخم لم يكن قوياً كما هو متوقع. علاوة على ذلك، فقد أثرت سلبيًا على المؤسسات المالية والأسواق المالية. فيما يتعلق بالأهداف المالية، لم تنجح Abenomics في تحقيق هدف الفائض الأولي بينما استمرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع. وفقاً لنتائج النموذج القياسي، توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر أسعار المستهلكين في اليابان والمتغيرات المستقلة. وفي الأجل الطويل، يؤدي انخفاض قيمة سعر الصرف بنسبة ١٠% إلى زيادة مؤشر أسعار المستهلكين في اليابان بنسبة ٠,٢%. (تمرير غير كامل لتغيرات أسعار الصرف)، بينما يؤدي ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين في الصين بنسبة ١٠% إلى زيادة نظيره الياباني بنسبة ٢%. ويؤدي ارتفاع كل من الناتج الصناعي ومؤشر أسعار الأسهم Nikkei225 بنسبة ١٠% إلى زيادة في مؤشر أسعار المستهلكين الياباني بنسبة ١,٣٧% و ٠,٠٨%، على الترتيب، في الأجل الطويل. وتجدر الإشارة إلى أن مرونة الأجل القصير تنخفض عن نظيرتها في الأجل الطويل، كما هو متوقع. وقد جاء معامل انحدار الناتج الصناعي في الأجل القصير بإشارة سالبة لا تتفق مع التوقعات النظرية السابقة. يبدو أن الشركات اليابانية تجد صعوبة في رفع أسعار مبيعاتها، وبالتالي تتبنى استراتيجيات التسويق القائمة على الخصم.